



## ما هي السيناريوهات المتوقعة للإقليم الأورومتوسطي بحلول عام 2030؟

د. ريم عيادي

زميل باحث أول، مركز دراسات السياسات الأوروبية (CEPS) والمنسق العام لمشروع MEDPRO

ويمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يضطلع بدور في تعزيز التعاون الإقليمي، وبالتالي، تعميق التعاون الاقتصادي بين كافة دول الإقليم. إلا أن أهمية هذا الاتحاد ستختفي بمرور الوقت عندما تصبح كافة دول جنوب المتوسط عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. فالنجاح في إقامة جماعة أوروبية متوسطة أكبر وأقوى من شأنه أن يؤثر على السيناريو العام للعالم حتى عام 2030، مع ظهور عالم ثلاثي القطب مؤلف من الولايات المتحدة، والصين والإقليم الأورومتوسطي، حيث يكون للاتحاد الأورومتوسطي شأناً حقيقياً على الساحة العالمية.

وثمة منظور آخر يجدر النظر إليه هو "التحالف الأوروبي المتوسطي" الذي يبقى على الإقليمين منفصلين، حيث يوجد الاتحاد الأوروبي على الجانب الشمالي (الذي قد يتم توسيعه ليشمل دول البلقان وتركيا أو قد لا يتم ذلك)، ودول جنوب المتوسط على الضفة الجنوبية (والتي قد تضم دولاً إفريقية وشرق أوسطية أخرى أو قد لا يتم ذلك).

وفي ظل هذا السيناريو، لا داعي (أو لا حاجة) إلى عضوية المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ونتيجة لذلك، ستتحول سياسة الجوار الأوروبي إلى سياسة بالية إن لم يعاد التفكير فيها لإدماج هذه الرؤية.

في أعقاب الثورات العربية، يمكن أن يصبح جنوب المتوسط أكثر تنظيماً وتكاملاً، ويستفيد من الدور الأقوى الذي تضطلع به الجامعة العربية والمؤسسات الأخرى مثل اتحاد المغرب العربي. ويجوز أن يقوم اللاعبون الآخرون بدور أكبر في الإقليم، مثل مجلس التعاون الخليجي. وعندئذ، يمكن أن يؤسس الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط معاهدة التحالف الأورومتوسطي التي ستغطي عدداً من المجالات الأساسية ذات الاهتمام المشترك مثل السلم والأمن، والتنمية المشتركة، وحقوق المواطنة المشتركة، والشباب، والتعليم، والبحوث، والابتكار، والحوار بين الثقافات. ومن شأن تجديد إطار الاتحاد من أجل المتوسط أن يساعد في تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في المعاهدة. هذه الرؤية تتسق والسيناريو العام لعام 2030 الذي نرى فيه عالماً متعدد الأقطاب لا يهيمن عليه قائد واحد أوحد. سيقوم كل من الاتحاد الأوروبي وإقليم جنوب المتوسط باستئناف أدوارهما على الساحة العالمية، كل على حدى، مع الحفاظ على العلاقات التفضيلية من التنمية المشتركة بشأن بعض المجالات الأساسية ذات الاهتمام المشترك.

واليوم، وبعد الاقتراب من اختتام البحث بنجاح في الحزمة الثانية من العمل في MEDPRO المعنية بالجغرافيا السياسية والحكمة التي قادتها ناتالي توتشي ورفيقها المتميز من معهد الشؤون الدولية IAI، يبدو أن المؤشرات التي تم التحصل عليها أثناء هذه المرحلة البحثية تثبت صحة سيناريو المتوسط المستقبلي. انقضت حالياً حوالي ستة أشهر من الثورات العربية، ولا يزال شبح عدم اليقين يخيم على الدول، مع تزايد القوى المعارضة التي تتفاعل دون أهداف واضحة ولا اتجاه محدد؛ وتتقلب بين الضغط الذي تفرضه عدم الاستدامة المتواصلة والأمال بتحقيق الاستدامة، مع التواكب مع الوقائع والديناميكيات الجديدة. لاتزال استجابة الاتحاد الأوروبي متواضعة، وقصيرة الأجل وتفتقر إلى رؤية متسقة. ومن ثم، لا يبدو أن الانتقال إلى مستقبل ناجح ومستدام، سواء كان في إطار سيناريو الاتحاد الأوروبي المتوسطي أو التحالف الأوروبي المتوسطي، محل ثناء كبير حالياً، مالم تتخذ خطوة جادة تجاه أحد المسارات دون تأخير.

إن إقليم جنوب المتوسط يمر بمنعطف تاريخي في أعقاب الانتفاضات غير المسبوقة التي أنهت عقوداً عدة من النظم التسلطية القمعية. قبل عام 2010 وبداية الانتفاضات العربية، كان سيناريو "سير الأمور على النحو المعتاد" هو السائد في مزيج عدم الاستدامة والتعاون الأورومتوسطي الجزئي. كان الظن هو أن عدم الاستدامة، مصحوباً بالاستقرار الزائف، هما المستقبل البعيد لدول جنوب المتوسط، وبالتالي، لم تلح في الأفق أية تصورات موثوقة بحدوث تغييرات سياسية ديمقراطية جذرية. على النقيض من ذلك، بدأ أن تدهور الحريات السياسية وحكم القانون هما العرف السائد. وبالمثل، لم تكن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الإقليم محل رضا؛ حيث لم تنجح في قيادة الإقليم نحو مستقبل مستدام. في أعقاب الثورات العربية، يجري حالياً الإعداد لتغييرات داخلية جذرية وإعادة التفكير في سياسات الفاعلين الخارجيين تجاه الإقليم. ومع التخلص من أسلوب العمل القديم، قد تظهر سيناريوهات أخرى في أفق عام 2030، بناءً على التفاعل بين المؤشرات المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى شكل أو آخر من المستقبل البراق.

بدءً من أسوأ السيناريوهات: يمكن أن يترجم هذا ببساطة إلى "منطقة أوروبية متوسطة تحت التهديد" مع حدوث خسائر فادحة، حيث يفصل البحر المتوسط بين حضارات متصارعة. سيطول أمد النزاعات المنفرقة وستنتشر من بلد لآخر؛ مما سيؤدي إلى حالة من عدم اليقين السياسي وتعاضل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن عدم حل نزاعي الشرق الأوسط والصحراء الغربية أن يقام من حدة التوترات بين المشرق والمغرب. إذا صارت الحرب في ليبيا حرباً أهلية مطولة، ستستمر في ممارسة ضغوط على جيرانها. وستطرح مظاهر عدم اليقين والتوترات فرصاً جديدة أمام المنظمات الإرهابية والحركات المتشددة لتولي السلطة، كما سيؤدي غياب السلطات المتعاونة إلى تقييد قدرة الاتحاد الأوروبي والفاعلين الجغرافيين السياسيين الآخرين على تحقيق التعاون اللازم بشأن الهجرة، والأمن، والطاقة. ونتيجة لذلك، سيكون البحر المتوسط حاداً لمنطقة نزاع سينتشر في اتجاه الحدود الشمالية إذا لم يتم احتواءه؛ مما سيعيد التاريخ الأليم: حرب ثم انهيار.

لا يجب التقليل من أهمية هذا السيناريو. فعكس مساره يعد أمراً حيوياً إذا ما كنا راغبين في وقاية الأجيال الأوروبية المتوسطية القادمة أسوأ ما يمكن أن يحدث. يمكن أن يصبح المستقبلان من الاستدامة، مع مسارات مختلفة من التعاون الأوروبي المتوسطي، واقعاً ملموساً إذا ما توفرت الإرادة السياسية والاقتصادية، وإذا ما تم التعامل مع الثورات العربية على أنها فرصة.

من منظور "اتحاد مشترك للإقليم الأورومتوسطي"، ستشكل الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط إقليماً متكاملًا بسوق مشتركة اعترافاً منها بماضيها المشترك وإيماناً بالمستقبل المشترك الذي ينتظرهما. يمكن لهذا النموذج من التكامل أن يسير على نهج الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تنتمي إليها كل من النرويج وسويسرا؛ مما سيؤدي إلى اعتماد "مجموعة قوانين" الاتحاد الأوروبي، وبالتالي حدوث المزيد من التقارب. ووفقاً لهذا السيناريو الافتراضي، يمكن حل التوترات وتسوية النزاعات الحالية في الإقليم الأورومتوسطي. وبما أن كل الدول لا تأتي على نفس المستوى من التنمية الاقتصادية، يمكن للمقاربة التفضيلية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي وفقاً لسياسة الجوار التي تم تجديدها أن تؤدي إلى أن ينضم عدد من الدول التي تستوفي شروط العضوية في الكتلة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي في وقت أقرب من غيرها.



## مصر: التغيرات والتحديات أمام التحول السياسي

ماريا كريستينا باتشيلو

باحثة، معهد الشؤون الدولية (IAI)

يوم 11 شباط/فبراير 2011، وبعد 18 يوماً من الاحتجاجات الجماهيرية، أجبر حسني مبارك على التنحي؛ مما كشف عن عدم استدامة النظام السياسي والاقتصادي الذي أبقى عليه في السلطة لما يزيد عن 30 عاماً. وفي حين أن ثورة 25 كانون الثاني/يناير توجت بنجاح هائل، تمثل في سقوط حسني مبارك، لا يزال مستقبل مصر السياسي غير واضح ويتسم بالهشاشة في وجه عدد من المخاطر. على المدى الطويل، سيكون التحرك نحو تحقيق توازن جيد في استدامة الدولة رهناً بما إذا كانت مصر قادرة على تهميش النظام السياسي القديم أو لا، وإلى أي مدى ستجذب ذلك. في بواكير المرحلة الانتقالية، كان هناك عدد من العوامل جعلت هذا النظام يتسم بصلابة خاصة. فلقد أدار المجلس العسكري المرحلة الانتقالية بتابع نهجاً تتنازلاً (من أعلى إلى أسفل) وضبابياً، حيث يريد تحولاً سياسياً سريعاً ولكنه مطوق الحدود. ولم تتجاوز أي من التزامات المجلس العسكري بإصلاح الجهاز الأمني، أو الإعلام أو النظام القضائي مجرد إصلاحات تجميلية. علاوة على ذلك، يمكن إجراء انتخابات برلمانية في ظل الدستور الحالي أن يسفر عن نظام سياسي لا يختلف في الشبه كثيراً عن النظام الذي كان سائداً أثناء حكم مبارك. فضلاً عن ذلك، نظراً لأن معظم القوى السياسية ومجموعات المجتمع المدني، وخاصة الناشئة منها، تفتقر إلى الوحدة وتحتاج وقتاً وموارد لحشد الدعم للانتخابات القادمة، ينطوي الأمر على خطر ألا يتضمن البرلمان الجديد سوى طيفاً ضيقاً من القوى السياسية، تحديداً الأخوان المسلمين وموالي النظام، الذين قد يتخفوا تحت عباءة جديدة. إلا أنه إذا أصبح التحول السياسي في مصر تحولاً محكوماً وغير منته بيبقى على نظام السلطة القديم، قد تخفق البلد في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها على المدى الطويل، حيث لن ترى السلطات العامة مسوغاً في التصدي للأسمالية المتأصلة والفساد المتوغل. وفي غياب السياسات الفعالة التي تخفف من حدة الأزمة الاقتصادية الحالية وتستجيب للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية في مصر، من غير المرجح احتواء حالة الاستياء الاجتماعي. إلا أنه رغم أن فرص التحول نحو استدامة الدولة تبدو محدودة، سيعتمد مسار التحول السياسي في مصر أولاً على ما إذا كان الطيف الواسع من القوى السياسية والاجتماعية الجديدة والأكثر ديناميكية قادراً على التأثير على المنحى الذي ستأخذه الأحداث مستقبلاً أم لا.



## تونس: التغيرات والتحول الديمقراطي أمام التحول السياسي

ماريا كريستينا باتشيلو

يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011، فر بن علي هارباً من البلاد بعد عدة أسابيع من الاحتجاجات المناهضة للحكومة. إن آفاق نجاح التحول السياسي في تونس واعدة أكثر منها في مصر، إلا أن الحكومة الانتقالية في تونس أدارت عملية التحول عبر عملية صنع قرار أكثر شمولية، وبعثت بإشارات مشجعة تهدف إلى إحداث التغيير السياسي. ولعل القرار بإجراء انتخابات جمعية تأسيسية تعيد صياغة الدستور يأتي من بين الخطوات الكبرى للمضي قدماً؛ مما يلي أحد أهم مطالب قوى المجتمع المدني. يطرح قانون الانتخابات، فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية، تكافؤاً بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية، الأمر الذي ينبغي أن يكفل انخراط النساء بدرجة أكبر في عملية التحول السياسي. هذه المنجزات تعكس في أغلبها أن المجتمع المدني في تونس قد أظهر قدرًا أعظم من الحيوية والقدرة على التفاوض مع الحكومة الانتقالية، خلافاً لنظيره في مصر الذي يتراوح بين الأحزاب السياسية والجمعيات النسائية.

وبالتوازي مع هذه العوامل الإيجابية، تواجه تونس رغم ذلك عدداً من التحديات التي قد تقوض أو تبطل من تحولها نحو الديمقراطية، وبالتالي، استدامة دولة تونس على المدى الطويل. وعلى هذا المدى الطويل، سيعتمد التحول الديمقراطي في تونس على ما إذا كانت الدولة قادرة على تهميش هيكل السلطة القديمة فيها أو لا، وإلى أي مدى ستقوم بذلك. ومعنى هذا أنه من المطلوب إجراء إصلاحات جوهرية في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية مثل الأمن، والعدل، والإعلام، بغية تفكيك منظومة السلطة القديمة التي لا تزال نافذة في جهاز الدولة. علاوة على ذلك، فإصلاح الدستور سيحدد بشكل كبير اتجاه هذا التحول السياسي وشكله، في حين يمثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة حاسمة في تقرير من سيعيد صياغة الدستور. يتمثل الخطر الممكن في ألا يتضمن المجلس التأسيسي طيفاً واسعاً من القوى السياسية والاجتماعية لأن أحزاب المعارضة السابقة وحزب النهضة (وهو الحزب الإسلامي الذي كان محظوراً) يمكن أن تكون في وضع أفضل لدخول هذا المجلس. وإذا أخفق المجلس المنتخب في أن يمثل الجميع كما هو متوقع وأن يقترح إصلاحاً دستورياً عميقاً يحظى بالقبول على نطاق واسع، سينتفع الدستور الجديد والمؤسسات التي ستنتشأ عنه بقدر محدود من المشروعية أو قد لا يتمتع بأية مشروعية على الإطلاق. وأخيراً، يكمن التحدي الأساسي أمام التحول السياسي في تونس في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية والهيكلية. وإذا ظلت بطالة الشباب والتفاوتات الجهوية دون علاج، من المحتمل أن تتزايد احتجاجات العمال والاحتجاجات الاجتماعية. وفي هذا السياق، يظل الإسهام الديناميكي الذي يقوم به المجتمع المدني التونسي حاسماً في تيسير تحول الدولة نحو الديمقراطية.

## (عدم) استدامة الدولة في جنوب المتوسط وسيناريوهات لعام 2030

د. ناتالي توتشي

زميل أول، معهد الشؤون الدولية (IAI)



سيُسجل التاريخ عام 2011 كنقطة تحول حاسمة في التطور السياسي في إقليم المتوسط. فالثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي وأدت إلى الإطاحة بنظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر قد غيرت المشهد الاقتصادي والسياسي في الإقليم وعلاقته بالاتحاد الأوروبي. وبأخذ هذه الخلفية في الحسبان، بدأت حزمة

العمل الثانية في عمل MEDPRO المعنية بالجغرافيا السياسية والحكومة قبل اندلاع "الانتفاضة العربية"، استمرت حتى كشفت الانتفاضات الشعبية عن ساقها. تم نشر ورقة العمل الأولى التي أعدتها سيلفيا كولومبو في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، قبيل السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر بأسابيع قليلة، ذلك التاريخ الذي انطلقت منه الاحتجاجات الشعبية في تونس. أبرزت الورقة عدم الاستدامة المتزايد الذي تشهده الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول جنوب المتوسط، مع التركيز على عوامل مثل انتشار الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبطالة الشباب، والتفاوتات الجهوية. وهذه تحديداً كانت الأسباب التي دفعت المواطنين العرب للانتفاضة على النظم الحاكمة لهم. وأثبتت الورقة بأثر رجعي أنها ذات رؤية بعيدة النظر، ووضعت سيناريو أولي مؤقت لعدم الاستدامة في الفترة السابقة كان يمكن أن تصل إلى نقطة انقلاب في عدم الاستقرار. عندئذ حدثت الثورات التي وقعت أحداثها عندما كان الباحثون في هذه الحزمة من حزم العمل منغمسين في عملهم الميداني وما تلاه من عملية صياغة دراسات الحالة التجريبية في هذا المشروع.

جرى العمل التجريبي حول إسرائيل- فلسطين (أجراء باولو نابوليتانو)، وسوريا - لبنان والمغرب (أجرته سيلفيا كولومبو)، وتونس ومصر (أجرته ماريا باتشيلو) في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2010 وأيار/مايو 2011، أي قبل الثورات مباشرة وأثناءها وبعدها. وتقدم الورقة النهائية في حزمة العمل الثانية التي أعدتها ناتالي توتشي تقييماً شاملاً للنتائج التجريبية في هذه الحزمة من حزم العمل وتحليلاً نقدياً لاستجابة الاتحاد الأوروبي للأحداث التي يشهدها الإقليم. وفي حين أنه في خريف 2010، عندما كتبت سيلفيا كولومبو الورقة المفاهيمية، كان السيناريو السائد هو سيناريو لوضع راهن غير مستدام بشكل أو بآخر، وفي صيف 2011، عندما كتبت دوتوتشي الورقة الختامية، كانت الصورة المتبدية هي صورة لاستقطاب. في حين تتحرك تونس بشكل مؤقت نحو مستقبل مستدام، تميل كل من المغرب ومصر بدرجة أكبر نحو الأسلوب المراجع "للاستخدام الجيد للاستبدادية الجديدة". يتسم الوضع في إسرائيل- فلسطين وسوريا - لبنان بأشكال قديمة وجديدة من العنف والصراع (غير المستدام). المشهد في عام 2011 أكثر تنوعاً مما كان عليه منذ سنة مضت. ولقد اشتبك الاتحاد الأوروبي في عملية إعادة التفكير في سياساته تجاه جنوب المتوسط بشكل مستقل جزئياً، ولكن يأتي إلى حد كبير نتيجة هذه التطورات. جدير بالذكر أن عملية إعادة التفكير هذه تمت عبر مراجعة سياسة الجوار الأوروبية. ولازناً بانتظار أن نرى ما إذا كان الاتحاد سينجح في مجابهة التحدي، أم، وأسفاه، ستسقط أعماله عن منحى نقطة التحول التاريخية التي يعيشها الإقليم.

## إسرائيل وفلسطين (عدم استدامة) الدولة



باولو نابوليتانو  
طالبة دكتوراه في العلوم  
السياسية والعلاقات  
الدولية، جامعة تورين

يشكل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

سبباً رئيساً وراء عدم التكامل داخل إقليم المتوسط. فجمود المحادثات المباشرة، ودعوة فلسطين إلى "عدم الاعتراف" في أيلول/سبتمبر، وما يلحق ذلك من تقلبات في الإعلام والخطاب السياسي، أسدلت مرة أخرى ذلك الستار من التوقف والتراخي. في إسرائيل-فلسطين، ينطوي مفهوم الاستدامة على وجود طريق للتنمية بدأ التحرك فيه بعد إقامة دولتين تتمتعان بمقومات البقاء (وفقاً للجنة الرابعة)، في حين يشير عدم الاستدامة إلى استدامة الوضع الراهن والتدهور المستمر في كافة المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن الاستدامة وعدم الاستدامة يتسمان بخصائص مختلفة في هذا السياق، حيث في إسرائيل، يعنى المفهوم بطبيعة الديمقراطية الإسرائيلية والعلاقة مع الأقلية العربية. في فلسطين، يشير المفهوم إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على العيش ومواجهة التحديات الأساسية في المستقبل. من الواضح أن أي تقدم نحو الديمقراطية ينبنى على نهاية الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين. وفقاً لتحليل المحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية (لعدم) الاستدامة في الدولتين، إذا لم يحدث تغير سياسي يذكر على أرض الواقع، يبدو أن سيناريو ضعف الاستقرار هو ما سيلخص الوضع الراهن بالكامل. فضعف الاستدامة يمثل نقطة وسطية على الطريق بين عدم الاستدامة والاستدامة، وينطوي على تحقيق استقرار سياسي عقيم، قادر على الإبقاء على الوضع الراهن، ولكنه غير قادر على مواجهة التحديات الأساسية أمام مستقبل البلد(ين). القيادة الإسرائيلية تدعم الاستقرار الضعيف بقوة، مما يظهر عدم إيلاء أي اهتمام خاص لإنهاء الصراع (فيما يتجاوز الخطاب العام)، والاستمرار في متابعة أعمال مصادرة الممتلكات والفصل على أرض الواقع. في الوقت ذاته، تشهد إسرائيل حالياً توترات داخلية متزايدة، بمقدورها السيطرة عليها في الوقت الراهن، ولكنها تهدد بحدوث تدهور خطير يؤدي إلى عدم الاستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الأقلية العربية وطبيعة الديمقراطية من حيث الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية. نفس السيناريو المتمثل في ضعف الاستقرار يقود فلسطين نحو المزيد من عدم الاستدامة، رغم بعض الإنجازات التي تحققت في القطاع الاقتصادي. وحالياً، ستطلب القيادة الفلسطينية من الأمم المتحدة الاعتراف بالدولة وفقاً لحدود 1967 مدفوعة بالاضطراب الشعبي وسنوات من عدم الحراك والانقسام بين الضفة الغربية وغزة، وهي تعمل كوسيلة لمجابهة هذا الانزلاق نحو حالة من عدم الاستدامة لا يمكن دحرها. ورغم انعدام التوازن الجلي بين الطرفين، لا يزال من غير الممكن الفصل بين مصير كل من إسرائيل وفلسطين، فأى تقدم يتم إقراره على صعيد استدامة إسرائيل يفترض إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء، حيث تتمتع القيادة السياسية الجديدة بالاستقلالية لعمل خيارات حرة من أجل مستقبل البلاد. حتى أثناء انتظار ما ستسفر عنه دورة الأمم المتحدة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر، لا يزال هذا التصور غير منظور في الأفق.

## سوريا ولبنان: مسارات متباعدة من عدم استدامة الدولة

سيفيليا كولومبو

باحثة، معهد الشؤون الدولية (IAI)



صورة: shamsm

إن الجدل حول التحديات التي تواجه الاستقرار والاستدامة الأعمق في سوريا ولبنان يساعد في تنوير الصلات الوثيقة بين هذين البلدين وأثر التأثيرات الخارجية على تطورهما بشكل كامل. ففي حين تتسم مسارات البلدين بالتفاوتات الشاسعة فيما يتعلق بطبيعة التحديات التي تواجهها كل منهما في الوقت الراهن، ثمة تقارب على طريق عدم الاستدامة على الأمد البعيد. فالدولة في لبنان في خضم مرحلة انتقالية أخرى ولدت من رحم انهيار حكومة الحريري في كانون الثاني/يناير 2011، وأحدث من ذلك، الاتهامات التي وجهتها المحكمة الخاصة للبنان ضد أربع من أعضاء حزب الله. وفي حين أن محصلة هذا التحول الديمقراطي لا تزال غير واضحة، يمكن وصف الوضع الحالي على أنه تدهور في الوضع الراهن ينبع من سوء أداء الدولة في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وهن المشروعية المؤسساتية في وجه ظهور وتنامي الهياكل شبه الحكومية والعنف الكامن (الذي ينشط أحياناً).

في حالة سوريا، ظهرت التحديات أمام استدامة الدولة بشكل صارخ منذ بداية عام 2011، واقتربت من نقطة الفصل التي ستحيل الأمور إلى عدم الاستقرار. وفي ضوء الاضطراب المتصاعد والعنف الذي تشهده البلاد، تبدو الأفق المستقبلية لهذه التنمية الاقتصادية والسياسية قائمة للعباءة، ولا يمكن بعد إسقاط خطر انتشار الصراع الذي تتزايد درجة خطورته بعلو النبرة الطائفية. وكما هو الحال في دول الإقليم الأخرى، فارتفاع تكلفة المعيشة، واستشراء الفساد، والبطالة، وتداعي خدمات الدولة، وأربع سنوات من الجفاف، وميراث من الانتهاكات على أيدي الدوائر الأمنية أطلقت موجة غير مسبوقه من الاحتجاجات الشعبية ضد نظام بشار الأسد. وفيما يتعلق بالمنظور على المدى القصير، تشهد هذه الاحتجاجات مدى زيف التضخم الذي استندت إليه مشروعية هذا النظام بين الشعب. هذا النظام الذي كان مبنياً في الأساس على سياسية خارجية حازمة وقومية. وما إذا كانت الدولة ستبقى منغمسة في شرك العنف السياسي أو ستتمضي في طريق التنمية المستدامة سيتماد على الديناميكية في الداخل بقدر اعتماده على دور الأطراف الفاعلة الإقليمية (مثال: تركيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية)، والدولية (مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين).

## المغرب في مفترق طرق:

### انتهاز الفرصة لتحقيق

### التنمية المستدامة

سيفيليا كولومبو

باحثة، معهد الشؤون الدولية (IAI)



صورة: MarocStoun

إن مسألة استدامة الدولة وثيقة الصلة بحالة المغرب. فرغم صورة الدولة التي تقوم بالتحديث والتحرير والتي يعززها بمهارة الدعم غير المشروط تقريباً الذي يقدمه الغرب للملكية، تمر المغرب بمرحلة دقيقة في تطورها. من المحتمل أن تؤدي الانقلابات الحديثة التي شهدتها إقليم المغرب والشرق الأوسط مصحوباً بتنامي مشاكل رداءة التعليم، واستشراء الفقر، وارتفاع معدلات البطالة إلى ظهور عناصر عدم الاستدامة على السطح في الوضع المغربي الراهن. تكمن القضية الأساسية في تحسين جودة المؤسسات التمثيلية والإصلاحات الرامية إلى تعزيز حكم القانون، والحد من الفساد، وإصلاح المنظومة القضائية. في حين أن جودة المؤسسات تمثل شرطاً أساسياً للأداء الاقتصادي والاجتماعي الناجح والفعال، لا يمكن تحقيق هذا إلا إذا جرت إصلاحات هائلة في المنظومة السياسية. هنا، ثمة فرصة لمعالجة المركزية المزمنة للسياسة وعملية صنع القرار المغربية، وغياب مساءلة المؤسسات الملكية، فضلاً عن هشاشة الأجهزة التمثيلية مثل الأحزاب والنقابات، والتي ينبغي أن تكون مسؤولة عن توجيه تعددية المصالح إلى صنع القرار. وبالتالي، وبمنتهى الحسم، يشكل الإصلاح السياسي حجر الزاوية في التنمية المستدامة في المغرب. إن انتهاز هذه الفرصة بالبناء على العناصر الإيجابية القائمة، أي، وجود مجتمع نابض، وموقف خبير إلى حد كبير من جانب الفاعلين الغربيين يمكن أن ينفذ المغرب من فترة من عدم الاستقرار، مع التأكيد أيضاً على الاستمرارية في إطار التحول الذي بدأ عام 1999 عندما تولى الملك الجديد الحكم. الملك نفسه استجاب للتحديات وعمليات التهيئة الداخلية المتزايدة بمناصرة نموذج إصلاح وقائي وبالتعهد بالتعاطي مع مطالب المحتجين. تم تثبيت هذه التعهدات في الدستور الذي خضع لعملية مراجعة صارمة وحظى بموافقة كبيرة من الشعب المغربي في الاستفتاء الذي أجري يوم 1 تموز/يوليو 2011. ورغم أوجه القصور العديدة في الدستور متمثلة في أنه جاء نتيجة عملية إصلاح دستوري غير تشاورية وتأتي من أعلى إلى أسفل، فضلاً على أنه لم يحد بشكل ملموس من صلاحيات الملك، فهو يعطي هامشاً من المناورة السياسية لم يكن موجوداً من قبل. يتمثل السؤال الرئيس فيما إذا كانت الأطراف الفاعلة السياسية المغربية ستستخدمه أم لا، ومن أي جانب. ويتمثل الاختبار التالي أمام هذه الأطراف في الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجراؤها يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011، قبل موعدها الأصلي بعام. في هذه الانتخابات، يتعين على الأحزاب السياسية أن تبدي قدرتها واستعدادها على الاضطلاع بدور وفقاً لقواعد اللعبة الجديدة.

## فعاليات سابقة

**اجتماع MEDPRO في روما: على مدار**  
يومي 10 – 11 شباط/ فبراير 2011، استضاف  
معهد دراسات تكامل النظم (ISIS) اجتماع لجنة  
MEDPRO لوضع السيناريوهات حيث عرض  
الباحثون السيناريوهات المرجعية وناقشوا أثر  
الأحداث التي تشهدها تونس ومصر.

## فعاليات قادمة

**اجتماع الطمي MEDPRO في**  
**بروكسل: على مدار يومي 22 و 23 أيلول/**  
سبتمبر، وأثناء ورشة العمل العلمية التالية، سيناقش  
الباحثون التقدم الذي أحرزوه في عملهم، وخاصة  
السيناريوهات المرجعية والبدلية، وذلك في ضوء  
الثورات في جنوب المتوسط.



## منسقة MEDPRO في المؤتمرات

دُعيت د. ريم عيادي، منسق مشروع MEDPRO إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة  
الحكومية الدولية لخبراء شمال إفريقيا التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا  
في الفترة من 22-25 تشرين الثاني/ فبراير 2011 في الرباط، المغرب. أسهمت اللجنة  
بالتوصيات التي قدمت إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الأفارقة الذي عقد في  
الفترة من 24 – 29 آذار/ مارس 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا. قدمت د. ريم عيادي  
مداخلة حول دور الدول في تمويل التنمية.

خلال نفس الأسبوع، دعيت د. ريم عيادي أيضاً إلى مجموعة العمل المعنية بسياسات  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة والزبادة في المشروعات وتنمية رأس المال البشري  
التابعة لشعبة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة التعاون والتنمية في المجال  
الاقتصادي يوم 21 شباط/ فبراير 2011 في الدار البيضاء، المغرب، حيث تحدثت عن  
حوافز تشجيع التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على مدار يومي 19-20 أيار/ مايو 2011، دعيت د. ريم عيادي لاجتماع رفيع المستوى  
في تونس لمناقشة مستقبل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس بعد الثورة.

على مار يومي 27-28 أيار/ مايو، ألفت منسقة MEDPRO كلمة في الدار البيضاء  
حول مستقبل الشراكة الأوروبية المتوسطية بعد الثورات التي شهدتها عام 2011.

يوم 20 تموز/ يونيو 2011، قدمت د. ريم عيادي أول الخلاصات التي توصل لها  
مشروع MEDPRO في اجتماع رفيع المستوى عقد في صفاقس، تونس، حول دور  
الاتحاد الأوروبي في تشجيع التنمية الإقليمية والمحلية.

## مطبوعات MEDPRO

يمكن التحميل مجاناً من على الموقع التالي: [www.medpro-foresight.eu](http://www.medpro-foresight.eu)

*State (un)Sustainability in the Southern Mediterranean and Scenarios to 2030, Nathalie Tocci, MEDPRO Policy Paper, August 2011*

*Tourism in the Mediterranean: Scenarios up to 2030, Robert Lanquar, MEDPRO Report, July 2011*

*Syria and Lebanon: Diverging paths of state unsustainability, Silvia Colombo, MEDPRO Technical report, June 2011*

*Israel and Palestine and state (un)sustainability, Paolo Napolitano, MEDPRO Technical report, June 2011*

*Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition, Maria Cristina Paciello, MEDPRO Technical report, May 2011*

*Egypt: Changes and Challenges of Political Transition, Maria Cristina Paciello, MEDPRO Technical report, May 2011*

*Morocco at the Crossroads: Seizing the window of opportunity for sustainable development, Silvia Colombo, MEDPRO Technical report, April 2011*

## MEDPRO بايجاز

العنوان	MEDPRO – تحليل الأفاق لإقليم المتوسط
مخطط التمويل	مشروع تعاوني: مشروع بحثي مركز على نطاق صغير أو متوسط
المنسق	د. ريم عيادي مركز دراسات السياسات الأوروبية
المدة	1 نيسان/ إبريل 2010 – 31 آذار/ مارس 2013 (36 شهراً)
الاتصال عبر البريد الإلكتروني	medpro@ceps.eu
وصف موجز	يستكشف مشروع MEDPRO التحديات التي يتعين على الدول الواقعة في إقليم جنوب المتوسط التكيف معها خلال العقود القادمة. سيجري هذا المشروع تحليلاً تنبؤياً لبحث التفاعلات بين التنمية والتعاون الأورومتوسطي في مجالات الجغرافيا السياسية، والسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والطاقة، وتغير المناخ، والتجارة والملاحة. يتمثل المخرج من هذا المشروع في طرح أفضل الركائز العلمية لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بـ سياسات على الصعيدين المحلي والأوروبي ضمن أطر سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط.
الشركاء	16 (13 دولة)
شبكة البحث	مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS)، بلجيكا؛ مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE)، بولندا؛ مركز قبرص للشؤون الأوروبية والدولية، جامعة نيقوسيا (CCEIA)، قبرص؛ مؤسسة إنريكو ماتى (FEEM)، إيطاليا؛ المنتدى الأورومتوسطي للمعاهد الاقتصادية (FEMISE)، فرنسا؛ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (FEPS)، مصر؛ معهد الشؤون الدولية (IAI)، إيطاليا؛ معهد الاتصالات ونظم الحاسوب (ICCS/NTUA)، اليونان؛ معهد أوروبا المتوسطي (IEMed)، إسبانيا؛ المعهد المغربي للعلاقات الدولية (IMRI)، المغرب؛ معهد دراسات إدمان النظم (ISIS)، إيطاليا؛ معهد القدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ)، تونس؛ المعهد الزراعي المتوسطي لباري (MAIB)، إيطاليا؛ معهد بحوث فلسطين للسياسة الاقتصادية (MAS)، فلسطين؛ معهد هولندا السكاني للتخصصات المتعددة (NIDI)، هولندا؛ جامعة مدريد التقنية (UPM)، إسبانيا؛ مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (ZEW)، ألمانيا
الموقع الإلكتروني	www.medpro-foresight.eu
التمويل من الاتحاد الأوروبي	2.647.330 يورو
المسؤول العلمي	د. دومينيكو روسيتي دي فلادالبيرو (مسؤول المشروع).